على هامش الانتخابات في الجزائر:

الديمقراطية اولاً

الانتخابات الحرة والنزيهة التي شهدتها الجزائر في 26 كانون الاول (ديسمبر) 1991 تمثل احد المنعطفات التاريخية المهمة في تاريخنا العربي المعاصر، ولم تشهد الجزائر انعطافا تاريخيا بهذا الحجم منذ انتزاعها الاستقلال في عام 1962.

ويعني هذا الانعطاف التاريخي بداية صفحة وبالتالي فرصة جديدة للشعوب التي تعيش مثل هذا الانعطاف، كما ان لكل انعطاف مبررات تاريخية خاصة. والسوأل المهم هو: بماذا ستعبىء هذه الصفحات الجديدة. وكيف سيستفاد من الفرص المتاحة. ان الثورة الفرنسية عام 1789، والثورة البلشفية عام 1917، والثورة الاسلامية عام 1979 في ايران نماذج لمثل هذه المنعطفات ولكنها بذات الوقت تفاوتت جدا في مدى النجاح او الفشل في الاستفادة من الفرص التي اتاحها لها ذلك الانعطاف التاريخي.

ان اهم ما في التجربة الجزائرية هو ان التحول جاء من رحم مؤسسات الدولة، فهو مولود طبيعي وليس اجهاضاً او ولادة خارج الرحم. ان اهم مؤسسات البلد المتمثلة بالرئيس والجيش والحكومة وقفت لصالح التغيير الديمقراطي. فقد ابتعد رئيس الجمهورية عن صراع الاحزاب وذلك بالتخلي عن انتمائه الحزبي لجبهة التحرير الجزائرية الحاكمة طوال الثلاثين عاما الماضية، كما ان الجيش وهو المؤسسة الوطنية الاكثر كفاءة رفض التدخل لصالح طرف ضد اخر، واصبح اداة لأحترام القانون بدلا من ان يصبح هو القانون. وحكومة الفنيين برئاسة غزالي تستحق كل الثناء على انجازها هذه المهمة الصعبة بعد تلكوء دام اكثر من ستة اشهر.

السؤال الكبير هو : ماذا سيكتب لهذا الوليد الجديد، وكيف يضمن له العيش والنمو الصحي والصحيح ؟

- التخوف الاول هو ان تؤدي اول ممارسة للديمقراطية الى وصول حزب او قوى للسلطة لا تؤمن بالتعددية والديمقراطية وتسعى بشكل او بآخر الى تحويل البرلمان الى اداة لدكتاتورية الاكثرية. وتصبح عندئذ العملية على حد تعبير محفوظ الانصاري رئيس تحرير الجمهورية المصرية (1/1/1992) عبارة عن نشل للسلطة بمساعدة "طيبة وسذاجة" الشاذلي، على غرار طيبة وسذاجة غرباتشوف.

وهناك من يتخوف من تكرار تجربة ايران الثورة، وما ادت اليه من انغلاق فكري وحضاري وسياسي.

ان مبعث هذه المخاوف هو النجاح الكبير الذي حققته جبهة الانقاذ الاسلامية في انتخابات الدورة الاولى حيث فازت الجبهة بـ 188 مقعداً من مجموع 231 معقداً تقررت نتائجها في الدورة الاولى، ومن المؤمل ان تفوز

بماتبقى من المقاعد الاضافية وعددها 29 مقعدا الاضافي للظفر باغلبية مطلقة في البرلمان الجديد خلال الدورة الثانية للانتخابات المزمع اجراؤها في 16 من كانون الثاني (يناير) 1992. ان احتمال انزلاق الجبهة الاسلامية إغراء النجاح الكبير يبقى وارداً، خاصة وان البلاد تفتقر الى تقاليد ديمقراطية. وفي التاريخ تجارب لاحزاب وصلت السلطة بأساليب ديمقراطية ولكن بمجرد وصولها الغت المؤسسات التي اوصلتها للحكم ومارست الدكتاتورية، كما حصل لالمانيا نتيجة وصول الحزب النازي للحكم.

ان هذه مخاوف مشروعة ولكن مطالبة البعض من القوى السياسية الجزائرية بالغاء الانتخابات، او مقاطعة الدور الثاني او المطالبة بتدخل الجيش من اجل حرمان جبهة الانقاذ الاسلامية من مكاسبها الانتخابية يعتبر خرقاً انتهاكاً لارادة الشعب. فقد طلب حزب "التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية" بزعامة سعيد سعدي الغاء الدورة الثانية من الانتخابات ودعا الى الاضرابات والتظاهر وحتى استخدام العنف من اجل وقف مسيرة التيار الاسلامي .

ولكن الشيء المطمئن هو ان حسين ايت احمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية التي فازت بـ 25 مقعدا في الدورة الاولى، رفض اللجوء الى اي اسلوب سوى صناديق الاقتراع لمواجهة هيمنة التيار الاسلامي على البرلمان.

واعتقد ان بعض المخاوف التي تبديها اوساط علمانية وليبرالية قد لا تكون مبررة او على الاقل مبالغاً بها.

- ان نتائج التصويت لحد الان تعكس استياء الناخب الجزائري من جبهة التحرير التي حكمت البلاد طيلة الثلاثين سنة الماضية، اكثر من كونها تأييداً لبرامج جبهة الانقاذ الاسلامية.

- ان فشل الادارة الجزائرية في حل الازمة الاقتصادية ادخل البلاد في طريق مسدود (تدفع الجزائر ثلثي عوائدها البترولية لخدمة القروض الاجنبية المستحقة عليها) وجاء قرار القيادة الجزائرية باعتماد الانتخابات كوسيلة للخروج من المأزق الاقتصادي والاجتماعي وبداهة ان الانفتاح الاقتصادي لا يتم بدون انفتاح سياسي يوفر اداة للمشاركة من جهة وللرقابة ضد الفساد والاستغلال من جهة اخرى.

وعليه جاءت الانتخابات كضرورة للخروج من ازمة اقتصادية واجتماعية مستعصية وليس مجرد ترف او هبة من حاكم، واي تراجع عنها يعني العودة الى الوضع الاقتصادي والاجتماعي السابق بكل ما يعنية من مشاكل واستمرار لحالة عدم الاستقرار.

- ان المقارنة مع ايران تغفل بعض الحقائق، واهمها الفارق الكبير بين الوسيلة التي وصل بها كلا التيارين الى الحكم. فهناك فرق كبير بين سلطة تصل الحكم من خلال ثورة سالت فيها الدماء، وحزب يستلم السلطة من خلال صناديق الاقتراع. كما ان هناك فرقا كبيرا بين التراث السياسي للتيار الديني الشيعي في ايران، والتيار الاسلامي السني في الجزائر. ان الاسلام الشيعي له مؤسسات دينية خاصة ذات طقوس وممارسات معينة لا وجود لها في الاسلام السني في الجزائر.

- ان النظام الانتخابي الذي اعتمد في الجزائر كان لصالح تقليص عدد الاحزاب المنتخبة وذلك نتيجة اعتماد الانتخابات عبر دورتين، يتم اختيار المرشح الذي حصل على اكثر من 50% من الاصوات في الدورة الاولى، وفي حال تعذر ذلك تتم انتخابات الدورة الثانية ويشارك فيها فقط اثنان من المرشحين الذين نالوا اعلى الاصوات في الدورة الاولى. وهكذا نجد ان من بين 49 حزبا شارك في الانتخابات لم يدخل البرلمان سوى نواب عن ثلاثة احزاب. فقد فازت جبهة التحرير بـ 15 مقعدا فقط، وهذا يمثل 5،23% من الاصوات المشاركة في الانتخابات بينما حصلت جبهة الانقاذ الاسلامي على ضعف الاصوات، الا ان حصتها من المقاعد بلغت 188 مقعدا.

كما ان عدد الافراد الذين ادلوا بصوتهم لصالح جبهة الانقاذ الاسلامية بلغ 3،250،000 صوت من مجموع 13،250،000 ناخب له حق المشاركة في الانتخاب، اي حوالي 25 بالمائة فقط الامر الذي لا يجعل الجزائرين اصوليين.

- ان الدستور ودور الرئيس الجزائري بموجب هذا الدستور يوفران ضمانات لحقوق الانسان وللشرعية البرلمانية من الصعب تجاوزها من قبل الاكثرية البرلمانية. وتبقى دائما امكانية العودة مجددا للشعب في انتخابات قادمة اذا ما طغت الاكثرية في تجاهل مشاعر الشارع او الاقليات الاخري.

- اتسمت التصريحات الاولية لبعض قادة جبهة الانقاذ الاسلامية بالعقلانية والاتزان، خاصة وان الانقاذ سيجد مهمته صعبة جدا في مواجهة الصعاب الاقتصادية التي تحتاج لتآزر قوى الشعب المختلفة.

- ضم التيار الاسلامي في الجزائر عددا من الاحزاب وليس فقط جبهة الانقاذ الاسلامية، ويلاحظ ان جماعة الاخوان المسلمين التي يضمها حزب حماس حركة المجتمع الاسلامي بزعامة الشيخ محفوظ نحناح المعروفة بقربها للسعودية فشلت في دخول البرلمان. بينما اتسم الخطاب السياسي لجبهة الانقاذ بمعاداة الامبريالية والمطالبة بالعدالة الاجتماعية وهما امران قريبان لقلب المواطن الجزائري.

- اتخذ الاعلام الغربي موقفا متشائما من نتائج الانتخابات وهذا يعكس الموقف المنحاز للاعلام الغربي من التيار الاسلامي والاسلام عموما.

- لقد احتلت الجزائر مكانتها المرمرقة في العالم الثالث نتيجة تراكم واستمرار لسياسات ثابتة، ابتداء بحرب التحرير التي حققت للجزائر استقلالها عام 1962، ثم نهج الجزائر الثابت ضد الاستعمار في افريقيا والعالم الثالث الذي تمثل بدورها الريادي في حركة عدم الانحياز ابان الستينات ودورها في منظمة الاوبك، ومساعيها من اجل نظام اقصادي جديد، والعمل من اجل حرية السود في جنوب افريقيا وفلسطين والصحراء الغربية كل هذا اكسب الجزائر مكانة قياديه وجعل منها رمزا يحتذى به عربيا وافريقيا واسلاميا. ان نجاح التجربة الديمقراطية في الجزائر يتيح لها الفرصة لأستعادة وتكريس هذا الدور من خلال تقديم نموذج ديمقراطي، ولذا ليس مستغربا ان الدول العربية التي اعربت

عن تشاؤمها من نتائج الانتخابات هي دول لم تمارس الانتخاب الحر. بينما الاردن وهي الدولة العربية الاخرى الوحيدة التي سمحت للاصوليين بالمشاركة في الانتخابات اعتبرت التجربة الانتخابية الجزائرية بداية سليمة لنجاح الديمقراطية.

وختاما ان النجاح الباهر للتيار الاسلامي في الجزائر يحمله مسؤوليات وأعباء تتجاوز الجزائر، لان نجاح او فشل هذا التيار في اثبات ديمقراطيته على الامد البعيد سيكون بمثابة نكسة كبيرة للجزائر والعرب والعالم الاسلامي الساعي نحو الحرية والديمقراطية.

(القدس العربي، لندن 9 يناير 1992)

❋ ❋ ❋